في الإجتماع الموسع للجنة الوطنية للإعلام والتوعية السكانية

د. بورجي : نأمل من الجهات التنفيذية المعنية إدراج الأنشطة الخاصة بالتوعية ضمن خططها وموازناتها السنوية

زيارة اللجنة قطعت شوطاً كبيراً في مجال العمل التوعوي حول قضايا السكان

أكد الأمين العام للمجلس الوطني للسكان الدكتور أحمد علي بورجي على ضرورة أن تشهد الفترة القادمة مزيداً من تنفيذ البرامج والأنشطة الفاعلة والهادفة إلى نشر وتعزيز الوعي بقضايا السكان والصحة الإنجابية لدى مختلف الفئات والشرائح الاجتماعية على مستوى كافة محافظات الجمهورية مع إعطاء أولوية خاصة واهتمام أكثر بالمجتمعات المحلية المتواجدة في القرى والأرياف والمديريات، والتي هي بأمس الحاجة إلى إقامة مثل هذه الأنشطة السكانية التوعوية فيها ، وهو الأمر الذي يأتي تنفيذاً للتوجيهات والتأكيدات المستمرة من قبل القيادة السياسية ممثلة بفخامة الأخ / علي عبد الله صالح – رئيس الجمهورية ، وترجمة لقرارات وتوصيات المؤتمر الوطني الرابع للسياسة السكانية (ديسمبر 2007م) ولما جاء في الكلمة التوجيهية لنائب رئيس الجمهورية خلال افتتاح أعمال المؤتمر السكاني الرابع الداعية إلى ضرورة نقل العمل السكاني إلى المحافظات والمديريات.

د.احمد علي بورجي

كتب / أمين عبد الله إبراهيم

وتطرق الدكتور بورجي في كلمته خلال افتتاحه الاجتماع الموسع للجنة الوطنية للإعلام والتوعية السكانية والذي عقد الأسبوع الماضي بمقر الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان بصنعاء ، وإلى أهم النتائج والقرارات التي خرج بها الإجتماع الأخير للمجلس الوطني للسكان ، والذي عقد أوائل يوليو الماضي برئاسه دولة رئيس مجلس الوزراء – رئيس المجلس الوطني للسكان الدكتور على محمد مجور ، وخاصة فيما يتعلق بقرارات الموافقة على الخطة التنفيذية للإستراتيجية الوطنية للإعلام والتثقيف والاتصال السكاني (20-10-2008م) على أن تقوم الجهات المعنية بالتنفيذ بإدراج ما يخصها من أنشطة في موازناتها السنوية القطاعية كل فيما يخصه ، وكذا الموافقة على تفعيل دور لجان تنسيق الأنشطة السكانية في المحافظات باعتماد ميزانية تشغيلية للجان التنسيق يتم إدراجها ضمن موازنة السلطة المحلية ابتداء من العام المالي 2009م بالتنسيق مع أمين العاصمة ومحافظي المحافظات.

وأبدى الأمين العام أمله الكبير في أن تقوم الجهات التنفيذية المعنية بالعمل الجاد والحثيث على ترجمة القرارات الصادرة عن اجتماع المجلس الوطني للسكان بشكل عملي من خلال العمل على أدراج الأنشطة والبرامج الخاصة بالتوعية السكانية ضمن خططها وموازناتها القطاعية حتى يتسنى للجميع تحقيق الأهداف الوطنية للسياسة السكانية والتنموية أيضاً .

من جانبه أوضح الأمين العام المساعد للمجلس الوطني للسكان – رئيس اللجنة الوطنية للإعلام والتوعية السكانية الأخ مطهر أحمد زبارة بأن اللجنة قطعت شوطاً كبيراً في مجال العمل التوعوي حول مختلف القضايا السكانية المطروحة على الساحة الوطنية ، بدء بإعداد وإقرارا الإستراتيجية الوطنية للإعلام والتوثيق والاتصال السكاني وخطة تنفيذها ، مروراً بتنفيذ العديد من الأنشطة والفعاليات السكانية التوعوية على المستوى الوطني المركزي والمحلي من قبل مختلف الجهات التنفيذية المعنية ، وانتهاء بمرحلة المتابعة والتقييم لكل ما تم تنفيذه وينفذ في هذا المجال من خلال التقارير الدورية والنصفية والسنوية التي ترفع إلى الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان وبالتالي للإطلاع عليها واتخاذ القرارات المناسبة حيالها.

وأشار الأخ زبارة إلى أن الهدف الأساسي من الإجتماع مناقشة الآلية المناسبة التي سيتم من خلالها متابعة الخطة التنفيذية للإستراتيجية الوطنية للإعلام والاتصال السكاني وبالتالي عمل تقييم شامل لمختلف المراحل والخطوات التي مرت بها الخطة بايجابياتها وسلبياتها والصعوبات والمعوقات التي قد تواجه سير تنفيذها ، بالإضافة إلى مناقشة قرار المجلس الوطني للسكان بشأن تمويل هذه الخطة .

بدوره مدير عام الإعلام والتوعية السكانية بالأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان مقرر اللجنة الأخ مجاهد أحمد الشعب قام بتقديم شرح واضح ومفضل للمحاور والبنود الأساسية التي تضمنتها استمارة جمع المعلومات الخاصة بأنشطة الجهات التنفيذية للإستراتيجية الوطنية للإعلام السكاني ، والتي تم إعدادها وتصميمها من قبل مركز المعلومات التابع للأمانة العامة للمجلس.

هذا وقد خرج الإجتماع بعدد من النتائج والتوصيات التي من شأنها تعزيز دور اللجنة في مجال التوعية السكانية .

حضر الإجتماع الأخ يونس هزاع – وكيل وزارة الإعلام المساعد المدير التنفيذي للبرنامج العام للإعلام والاتصال السكاني – نائب رئيس اللجنة.

الأمم المتحدة تشيد بجهود اليمن في التوعية بقضايا الصحة الإنجابية

برلين – سبأنت :

أشاد المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان السيدة ثريا أحمد عبيد بالجهود التي يقوم بها اليمن للتوعية بقضايا الصحة الإنجابية .

جاء ذلك في كلمة ألقتها اليوم في مؤتمر الحوار الدولي السابع حول السكان والتنمية الدائمة ، الذي عقد مؤخرا بمبنى بنك التنمية الألماني ببرلين تحت شعار :" بلورة الاختلاف الثقافي والمساواة: كمدخل دولي لتحقيق الصحة والحقوق الإنجابية " .

وقالت السيدة عبيد :" إن ما يميز جهود اليمن، هو تكاتف جهود الجهات الحكومية ذات الصلة بالتنمية والثقافة والإرشاد مع العلماء والخطباء والمرشدين من اجل رفع مستوى التوعية بين أوساط المواطنين بقضايا الصحة الإنجابية ".

وقدرت عاليا العمل المشترك والتعاون القائم بين وزارة الأوقاف والإرشاد والقيادات الدينية والذي كان له اثر ايجابي في توعية المواطنين بأهمية الصحة الإنجابية والتخطيط العائلي والابتعاد عن بعض العادات الاجتماعية المتمثلة في الزواج المبكر وختان الإناث لما لذلك من أثار سلبية على الأسرة باعتبارها النواة الأساسية التي يتكون منها المجتمع .

وثمن المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان ما تضمنه الكتاب المرجعي الذي أصدرته وزارة الأوقاف والإرشاد بالاشتراك مع وزارة الصحة العامة والسكان وعدد من العلماء وأئمة المساجد من قضايا توعوية مهمة توضح رأي الشرع وتعاليم الدين الإسلامي الحنيف إزاء قضايا الصحة الإنجابية بالإضافة إلى ما تضمنته من حث على رعاية الأسرة وترسيخ قيم المساواة بين أفرادها.

نظمها مشروع التربية السكانية بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان

دورة تدريبية حول العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي للقيادات التربوية والمعلمين

هدفت الدورة إلى تطوير معارف ومهارات المشاركين لمناهضة العنف في الوسط المدرسي والمجتمع المحلي

صنعاء / بشير الحزمي

برعاية الدكتور / عبد السلام محمد الجوفي وزير التربية والعليم أقام مشروع التربية السكانية بمركز البحوث والتطوير التربوي وبالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان دورة تدريبية حول العنف القائم على أساس النوع الإجتماعي للقيادات التربوية والمعلمين من مدارس المديريات المستهدفة وهي (الرجم بمحافظة المحويت ، حرض بمحافظة حجة ، بيت الفقيه بمحافظة الحديدة) وذلك خلال الفترة من 4-2 نوفمبر 2008 م . وفي افتتاح الدورة ألقى الدكتور / صالح الصوفي رئيس مركز البحوث والتطوير التربوي كلمة أكد فيها على أهمية عقد هذه الدورة التي هي صلب اهتمامات وزارة التربية والتعليم.

وأشار إلى أن قانون التعليم العام قد نص على المساواة في فرص التعليم للجنسين وأن السياسة التربوية تستهدف سد الفجوة بين الذكور والإناث وتمكين المرأة من الانخراط في التعليم.

وقال أن انخراط المرأة في التعليم معناه انخراط المرأة في مجمل مناحي الحياة وأن التعليم هو اللبنة الأولي التي من خلالها نضمن للمرأة الحصول على حقها في ممارسة كل ما يرتبط بتكوينها الجسمي والمهني والسلوكي بشكل عام.

وأضاف بأنه في اليمن وعلى الرغم من أن المرأة وفي أطار تشريعي وفي إطار قانوني قد نالت حقوقها إلى أبعد حد ممكن في الجانب التشريعي إلا أن الكثير من الأنشطة التي ترتبط بدمج المرأة لا زالت تواجه بعض الصعوبات المرتبطة بوعي الناس وبالتقاليد والثقافة السائدة في المجتمع.

موضحاً أن العنف هو ظاهرة عالمية تعاني منه كل المجتمعات فيها المجتمعات المتقدمة ولكنها تتفاوت من مجتمع إلى آخر بفعل عوامل كثيرة جداً ترتبط بالتطور العلمي والاقتصادي والإمكانات .

منوهاً إلى أن الدورة قد أتت لكي تنبه العاملين في المجال التربوي لأن يتسموا ببعض معايير وشروط التخفيف من ظاهرة العنف الذي يمارس في المدارس على أساس النوع الإجتماعي خصوصاً وأن الكثير من المعلمين لا زالوا يعتقدون أن ممارسة الضرب بالعصا أحد الوسائل لإيصال العلم والمعرفة إلى الطلاب .

متمنياً أن تحول مواضيع الدورة إلى رسائل تستوعب في مدارس التعليم العام حتى تمكن المعلمين وأولياء أمور الطلاب من الوعي بمضار العنف في المدارس والعنف الموجه ضد المرأة والأطفال أو الموجه على أساس النوع الاجتماعي

انتشار العنف في المدارس

من جانبها استعرضت الأخت / حنان الحبيشي مديرة مشروع العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي بصندوق الأمم المتحدة للسكان مكونات مشروع العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي والدور الذي يقوم به في مواجهة ظاهرة العنف في بلادنا .

وقالت أن المشروع قد اخذ على عاتقه عدة أوجه في نشاطه وفي طليعتها الأبحاث النوعية والكمية التي يجرى تنفيذها في الميدان من قبل جامعتي صنعاء وعدن. مؤكدة على ضرورة مواجهة ظاهرة العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي وذلك بجهود مشتركة مع ضرورة قياس حجم الظاهرة في اليمن عموما وفي المدارس خصوصاً حتى يتسنى معالجتها والتصدي لها، مشيرة إلى تنامي ظاهرة العنف في المدارس والذي بدأ ينتشر بشكل كبير جداً على مستوى الجنسين الذكور والإناث غير أنه اكبر على الذكور.

منوهة إلى أن هناك العديد من الأنشطة التوعوية الموجهة ضد العنف والتي يقوم بها المشروع والتي سينفذ جزء كبير منها خلال الفترة القليلة القادمة .

نزول ميداني لقياس الأثر

بدورها قالت الدكتورة / ولاية عبده قايد المديرة التنفيذية لمشروع التربية السكانية بوزارة التربية والتعليم في تصريح خاص لـ 14 أكتوبر أن هذه الدورة التي يشارك فيها نحو (24) مشاركا من القيادات التربوية والمعلمين من المدارس الثانوية المختارة من بعض المديريات المستهدفة من قبل المشروع وهي مديرية الرجم بالمحويت ومديرية حرض بمحافظة حجة ومديرية بيت الفقيه بمحافظة الحديدة .

وتهدف إلى تطوير معارف ومهارات المشاركين والمشاركات لمناهضة العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي في الوسط المدرسي والمجتمع المحلي وكذا تمكينهم من إعداد برامج توعوية قابلة للتطبيق في المدارس المستهدفة بالإضافة إلى التطبيق للبرنامج في المدارس المستهدفة .

واشار إلى أن الدورة وعلى مدار ثلاثة أيام تناولت جملة من الموضوعات الهامة في هذا الجانب ويأتي في طليعتها موضوعات العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي ، العنف في المدرسة (أنواعه – أسبابه – طرق معالجته) ، النوع الاجتماعي من منظور إسلامي ، التنشئة الإجتماعية وعلاقتها بالعنف على أساس النوع الاجتماعي ، حقوق المرأة والطفل في إطار الدستور والقوانين والشرعية الدولية ، أساليب وتقنيات الاتصال الفعال لمناهضة العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي ، دور المعلم في التوعية بقضايا العنف .

واوضحت أنه سيلحق هذه الدورة التدريبية نزول ميداني مع المشاركين لملاحظة التطبيق على الواقع داخل المدارس ومن ثم قياس الأثر

منوهة إلى أن هناك دورة تدريبية آخري مشابهة سيقيمها مشروع التربية السكانية في محافظة عدن في منتصف شهر نوفمبر الجاري وذلك بالتنسيق مع مركز دراسات المرأة بجامعة عدن وسيشارك فيها عدد من المشاركين من القيادات التربوية والمعلمين من المدارس المختارة من ثلاث محافظات آخري وهي مديرية ريف إب بمحافظة إب ، ومديريتي القطن والمكلا بمحافظة حضرموت ومديرية دار سعد بمحافظة عدن .

ولفتت الدكتورة ولاية عبد قايد إلى أنه سيكون هناك أيضاً نزول ميداني إلى المدارس المختارة التي سيعود إليها المشاركون ليطبقوا ما تلقوه خلال الدورة وأن عدد من الباحثين سيقومون تباعاً بتقييم الأثر وذلك من أجل التوصل إلى نتائج واقعية عن مدى تحقيق أهداف هذه الدورات على أرض الواقع ومعرفة تأثيره على القيم والاتجاهات والمواقف أم أن هناك أساليب أخرى لا بد من إتباعها لمواجهة هذه المشكلات.

من تجارب الدول العربية الناجحة في العمل السكاني

التجربة التونسية ... أنموذجاً

تعتبر التجربة التونسية من التجارب الناجحة والسباقة في العمل السكاني حيث انتهجت تونس سياسة سكانية نموذجية في إطار سعيها الدؤوب إلى إرساء التوازن بين النمو الاقتصادي والنمو السكاني لتحقيق مستوى عالٍ من الرفاهية للمجتمع التونسي حيث تعطي تونس أولوية للمجالات الاجتماعية كالتعليم والصحة والتكوين المهني وتخصص لها أكثر من 50% من ميزانية الدولة ،وقد بدأ الاهتمام بالصحة منذ الحقبة الاستعمارية والذي بلغ مرحلة متقدمة مما أدى إلى انخفاض في مستوى الوفيات وإلى ارتفاع معدل النمو السكاني من 1.8% خلال الفترة 1956م1966-م إلى 2.3% خلال الفترة 1966م1975-م وقد اعتمدت سياسة ترمي إلى تخفيض معدل الخصوبة وصولاً إلى خفض معدل النمو السكاني وخلال الفترة من 1969-1956م رأى الديموغرافيين التوانسة إلى أن خفض معدل الخصوبة يتوقف على ما يعرف حالياً بتمكين المرأة فاتخذ جملة من القوانيين والتشريعات تستهدف المرأة من خلال النهوض بالمرأة وإعطائها فرصة وتمهيد الطريق أمامها لتمكينها من المشاركة في المجتمع.

وبفضل النجاحات التي حققها الديوان الوطني للأسرة والعمران البشري نال مركز أمتياز في مجال السكان عام 1994م من قبل صندوق الأمم المتحدة للسكان .

وقد أطلعت كثير من الدول على التجربة التونسية الناجحة في مجال العمل السكاني الأمر الذي دفع تلك الدول لنقل هذه التجربة إليها للاستفادة منها في تطوير وتحسين برامجها السكانية.

وفي عقد السبعينيات والتي تعتبر المرحلة الثانية من العمل السكاني كان إنشاء الديوان الوطني للعائلة والسكان عام 1973م أحد المرتكزات الإضافية للعمل السكاني في تونس وبدأ الديوان في تطبيق السياسة الوطنية للسكان في مجال التخطيط العائلي والسكان والتي تتمحور حول محورين أساسيين هما خفض النمو السكاني وحماية صحة الأم والطفل وإنشاء المجلس الأعلى للسكان في 1974م وهو يجمع مختلف الوزارات والمنظمات الوطنية ويعني برسم التوجهات العامة للسياسة السكانية .

ومع بداية عقد الثمانينات اعتمدت تونس نهجاً جديداً ومتكاملاً ذي برامج متعددة شمل أنشطة حماية صحة الأم والطفل، الأمر الذي جعل دمج خدمات تنظيم الأسرة ضمن الخدمات الصحية الأساسية لتمكين المستفيدين من الحصول على النصائح والخدمات من خلال المراكز الصحية التابعة لوزارة الصحة والتابعة للديوان .

وقد سجلت مؤشرات التنمية البشرية دون استثناء تحسناً إذ بلغ توقع الحياة عند الولادة 73سنة عام 2002م ، وتقلصت نسبة الأمية إلى 23.3% ، كما ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام إلى 6390 دولاراً ويمر المجتمع التونسي اليوم بالمرحلة الأخيرة من التحول الديموغرافي بما يترتب عنها من انعكاسات على مختلف المجالات الحيوية بما في ذلك التعليم والتشغيل والضمان الاجتماعي وقد شهدت السنوات الأخيرة تحولاً للوضعية الديموغرافية مما نتج عنه انخفاض في نسبة الخصوبة إلى طفلين لكل امرأة عام 2002م ، وتراجعت نسبة الوفيات الخام إلى 5.8% كما تراجعت نسبة النمو الطبيعي من 1.7% عام 1994م إلى 1.08% عام 2002م، و تضاعف سكان تونس خلال 30سنة بين عامي 1996-1966م، وبفضل التحكم في النمو الديموغرافي لن يتضاعف عددهم مرة أخرى إلا خلال 65 سنة بحسب النمو الطبيعي عام 2002م.

ويبقى متوسط سن الزواج من أهم محددات انخفاض الخصوبة إذ بلغ متوسط عمر الرجل عند الزواج الأول 33سنة مقابل 29سنة عند الإناث.

وفي التعليم انخفض نسبة التسرب من الدراسة وذلك بفضل تطوير البرامج والمناهج التعليمية والتحسن في البنية التحتية وفي بعض المراحل التعليمية يفوق نسبة الإناث على الذكور كما في المستويين الثانوي والجامعي ،حيث بلغ 53% وفي المراكز المهنية بلغ 33.5% عام 1999م مقابل 27% عام 1996م

كما شهد البرنامج الوطني لتنظيم الأسرة تطوراً ليصبح البرنامج الوطني للصحة الإنجابية ويشمل عناصر جديدة مستهدفاً شرائح اجتماعية مختلفة، خاصة من هم في سن الإنجاب.وتم إدماج عناصر الصحة الإنجابية ضمن السياسة السكانية. وخلال العشر السنوات الأخيرة تم تنفيذ العديد من الدراسات والبحوث المتعلقة بالصحة الإنجابية ، كما تم اعتماد نظام إعلامي جديد وتطبيقه تدريجيا والذي يرتكز على المتابعة والتقييم الكمي والنوعي للخدمات المقدمة وأنشطة الإعلام والتثقيف والاتصال .

وقد أظهرت الدراسات أن هناك تحسن في مؤشرات الصحة الإنجابية، فارتفعت نسبة استعمال مختلف وسائل منع الحمل من 59% عام 1994 إلى 63% عام 2002م،كما ارتفعت نسبة الولادة تحت الإشراف الطبية من 80% عام 1994م إلى 90%عام 2002م.

وفي مجال الصحة الجنسية والإنجابية للشباب أنجزت تونس العديد من البحوث الهادف إلى تحديد معارف الشباب ومواقفهم وممارستهم والعوامل المؤثرة على سلوكهم كالترفيه والعادات والمطالعة، وبفضل هذه الدراسات ساعدت أصحاب القرار والمخططين من الاطلاع عن قرب على المشاكل التي يعيشها الشباب وتصوراتهم لمختلف مظاهر الحياة اليومية وعلى ضوء نتائجها تم وضع برامج خاصة بالشباب بحيث تلبي طموحاتهم في شتى المجالات كما تم وضع برامج تثقيفية وإنشاء 500نادي للصحة عبر تنظيم أيام وطنية تثقيفية تشمل العديد من المواضيع (الصحة النفسية ،صحة الفم والأسنان،نقص السمع،التدخين،الحوادث....الخ)مولية في ذلك اهتماماً خاصاً بالصحة الجنسية والإنجابية

كما وضع الديوان الوطني للأسرة والعمران البشري منذ بداية عام 1994م، برنامجاً للشراكة مع المنظمات الحكومية وغير الحكومية في مختلف الميادين المتصلة بالصحة الجنسية والإنجابية مستهدفة الشباب داخل الوسط المدرسي وخارجه عبر العديد من الأنشطة وقد دعم هذا التعاون عبر تطوير برامج تستهدف المراهقين والشباب، وقد وضع مشروع الشباب والصحة الإنجابية -1997 2001الذي تمكن من تغطية 75000شاب خاصة خارج الإطار المدرسي وهو يعد نموذجا ناجحا للشراكة بين الهياكل الحكومية وغير الحكومية كما أن هناك مشروع أخر الوقاية من الأمراض المنقولة جنسيا الذي استهدف طلبة إقليم تونس الكبرى ، وبرنامج خاص حول الصحة الجنسية والإنجابية للمراهقين والشباب للفترة 2006-2002م يهدف إلى تحسين معارف 1.600.000شاب وشابة في تونس وتقريب الخدمات الصحية الملائمة عند الحاجة.